

سياسة الانفتاح التجاري و سوق العمل في الجزائر : دور

الصادرات النفطية

The trade openness policy and labor market in Algeria: the Role of oil exports

عبد العزيز عبدوس

معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

المركز الجامعي بلحاج بوشعيب عين تموشنت

ملخص :

إن لتأثير الانفتاح والتجاري على العمالة تعتبر صميم السياسة الاقتصادية للتنمية في السنوات الأخيرة ، ومع ذلك يوجد عدد قليل من الدراسات التي تعنى بدراسة وتحليل آثار سياسة الانفتاح التجاري التي يمكن أن تؤثر على العمالة و مستويات الأجور في البلدان النامية وفي الجزائر ، فأغلبية الأعمال النظرية تصر على أن لسياسة الانفتاح التجاري آثار إيجابية على الأجور والعمالة في المدى الطويل على الأقل ، بيد أن بعض الدراسات التطبيقية تثبت العكس ، فكثير من النماذج السابقة المستخدمة تصر على أن تحرير التجارة الخارجية على النحو الذي دعت إليه المؤسسات المالية الدولية اتجاه البلدان النامية ، قد تؤثر سلبا على سوق العمل .

الكلمات المفتاحية : انفتاح تجاري ، سوق العمل ، عمالة ، أجور ، صادرات .

Abstract:

The impact of trade openness on employment constitutes recently the heart of the economic development policy. However, there are only few studies that analyze the impact of trade policy openness and their effects on the employment and wage levels in developing countries and Algeria. The majority of theoretical work insists that the trade policy openness have positive effects on wages and employment in the long term at least, However, some empirical evidence show the opposite; many of the previous used models insist that the liberalization of foreign trade as put by the international financial institutions for developing countries, may adversely affect the labor market

Key words: trade openness, labor market, employment, wages, exports.

تمهيد :

شهدت الجزائر السنوات العشرين الماضية تحولات اقتصادية واجتماعية عميقة جعلتها تنتقل إلى حالة من التنمية الاقتصادية مماثلة لكثير من الدول النامية، حيث اعتمدت الحكومة الجزائرية سياسات التكيف الهيكلي في إطار الرأسمالية السائدة من أجل استعادة الظروف اللازمة للنمو على المدى الطويل للبلد، و عليه اعتمدت الدولة حزمة من الإصلاحات التي كانت تهدف إلى محاولة دمج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي ، الذي من شأنه تنشيط الصادرات كثيفة العمالة بالاتفاق مع نظرية Hecksher - Ohlin ،

باعتبار أن عامل الوفرة يمثل أحد مميزات الاقتصاد الجزائري، هذه الزيادة في الصادرات من شأنها أن تؤدي إلى المزيد من توفير فرص العمل، لكنه بالرغم من نمو الصادرات لا سيما الطاقوية منها و زيادة حصة الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي عامة في السنوات الأخيرة، لم نلمس تأثيرا كبيرا ومباشرا على سوق العمل في الجزائر على عكس الآثار المتوقعة نتيجة لانفتاح البلاد في الثلاثين سنة الماضية. تهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء على مدى تأثير سياسة الانفتاح التجاري بشقها الصادرات على مستويات التشغيل والأجور ونوعية العمالة (الماهرة وغير الماهرة)، وذلك بالتركيز على قطاع الصناعات الاستخراجية باعتباره الركيزة الأساسية في استراتيجية التصدير الجزائرية¹.

توجد دراسات عدة تناولت موضوع سياسة الانفتاح التجاري وما لها من انعكاسات على بعض المتغيرات الاقتصادية كالنمو الاقتصادي على سبيل المثال، ولكن قلما نجد دراسات تسلط الضوء على العلاقة بين الانفتاح التجاري وسوق العمل، من هذا المنطلق تأتي أهمية هذه الدراسة في الدور الذي تمارسه سياسة الانفتاح التجاري خاصة في الجزائر في التأثير على أهم سوق العمل باعتباره احد مرتكزات علم الاقتصاد الكلي، وما تمارسه آثار هذه السياسة في مكونات هذا السوق.

أولاً- الدراسات السابقة:

توجد دراسات أجابت على العلاقة السببية بين سياسة الانفتاح التجاري والعمالة ومن أبرزها نجد:

- دراسة (**Hoekman, B. and Winters, L. Alan**)²: تعد هذه الدراسة من ابرز واحداث الدراسات التي أكدت على وجود علاقة ايجابية بين العمل و الانفتاح التجاري على الأقل في المدى الطويل، لما توفره من آثار ايجابية على سوق العمل ومن ثم على الأجراء، حيث خلصت الدراسة أنه يتوقع من أن تحرير التجارة سوف يؤدي إلى انكماش لبعض القطاعات والتوسع في قطاعات أخرى، ولكن المشكلة تنبع من حقيقة أنه يمكن لعملية التوسع المضي قدما بمعدل أبطأ مقارنة مع عملية الانكماش.
- دراسة **Feliciano, Zadia M**³: أجريت هذه الدراسة على عدد كبير من الدول المتقدمة، وتوصلت إلى أن تحرير التجارة يؤدي إلى الحد من البطالة و ارتفاع الأجور الحقيقية في البلدان المتقدمة، وتستدل هذه الدراسة بحجة أن الدول المتقدمة تتميز بوجود تخصص قوي في الإنتاج على عكس ما هو عليه في كثير من الدول النامية.
- دراسة **للبنك الدولي عام 1995**⁴: تعتبر هذه الدراسة من أشهر الدراسات التي سلطت الضوء على العلاقة بين الانفتاح التجاري وسوق العمل، حيث سلط التقرير الضوء على تجارب حقيقية في بعض البلدان من آسيا وأفريقيا وأوروبا، و يشار بوجه خاص إلى حالات في ماليزيا وغانا وبولندا، وقد أظهرت الحقائق الاقتصادية بوضوح الصلة القوية القائمة بين النمو الاقتصادي المدفوع من القطاعات التصديرية وظروف العمل، ودور النمو الاقتصادي في رفع أجور وتشجع العمال على السعي إلى تحسين وظائف مدفوعة الأجر ومنتجة أكثر، ولكنه يتطلب أيضا الاستثمار في رأس المال المادي والبشري كجزء مهم جدا من إستراتيجية للتنمية من قبل السوق، وتشجيع الشركات والأسر من الاستثمار للمستقبل في الإنتاجية والربحية.

ثانياً- قياس الانفتاح التجاري في الجزائر:

يوجد في الأدبيات الاقتصادية مجموعة من المؤشرات التي تقيس درجة الانفتاح على التجارة الدولية، فبعضها يقيس درجة الانفتاح بمستوى الحواجز الجمركية وغير الجمركية، واخرى تعتمد على مدى حصول البلدان على المزيد من التكنولوجيا المتقدمة لتكون قادرة على المنافسة، أو إعادة تخصيص مواردها لاستغلال مزاياها النسبية، وهناك مؤشرات اخرى تقيس درجة الانفتاح على أساس معايير جغرافية (تموقع البلد الجغرافي خاصة على السواحل). و اشهر مؤشر لقياس درجة الانفتاح التجاري المعروف بمؤشر الانكشاف التجاري،

و تبرز أهميته في أنه يدل على مدى مساهمة التجارة الخارجية بشقيها (الاستيراد والتصدير) في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ، وبتعبير آخر فإنه يوضح مدى اعتماد النشاط الاقتصادي للبلد على الظروف السائدة في أسواق التصدير والاستيراد لهذه الدولة⁵.

أما بالنسبة للجزائر ، وعملا بمؤشر الانكشاف الاقتصادي ، فان الاقتصاد الجزائري الجزائر بلد منفتح تجاريا بالنسبة للاقتصاد ككل، فخلال فترة الطفرة النفطية الأولى في السبعينات كانت نسبة الانفتاح (الصادرات + الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي) مرتفعة وصلت إلى مستوى أعلى من 50 %، ثم انخفضت إلى مستوى قياسي بلغ 25 % من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1986 عندما انخفضت أسعار النفط إلى 13 دولارا للبرميل الواحد، ما يعني أن الجزائر كبلد مصدر للنفط، فإن درجة انفتاحها ترتبط ارتباطا كبيرا بأسعار النفط، و على الرغم من سلسلة من التخفيضات في عامي 1991 و 1994، فان أداء الصادرات الجزائرية لم يتحسن على الإطلاق، حيث تبلغ نسبة الصادرات غير النفطية في حدود 02 و 03 % من الناتج المحلي الإجمالي، وهو نفس المستوى المتوسط في السبعينات، على العكس من ذلك نمت الواردات بمعدل أسرع من الصادرات ومن ثم زيادة نسبة الانفتاح من 15 % إلى متوسط قدره 40 % في عام 1994، بمعنى أن نسبة الانفتاح بقيت مرتفعة في الجزائر رغم تراجع أسعار النفط، وما يفسر ارتفاع درجة الانفتاح في هذه الفترة هو ازدياد نسبة الاستيراد، ومنذ عام 1999 تحسنت الظروف الخارجية المتمثلة في ارتفاع أسعار النفط، فساهم ذلك في زيادة نسبة الانفتاح إلى المستوى الذي تم التوصل إليه في السبعينات، و في عام 2003 بلغ مجموع الصادرات الجزائرية والواردات السلعية بلغت 38.1 مليار دولار نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي من 66 مليار دولار بنسبة انفتاح تقدر بـ 57 في المائة، وكانت هذه النسبة من بين أعلى المعدلات في منطقة الشرق الأوسط⁶ (الشكل رقم 1).

يتضح من خلال الشكل رقم (2) أن مستويات الانفتاح في الجزائر تتبع التغيرات الحاصلة في أسعار البترول، فكلما كانت هذه الأخيرة مرتفعة، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الصادرات، وبالتالي زيادة درجة الانفتاح، فعلى سبيل المثال بلغت درجة الانفتاح سنة 2004 أقصى درجة لها (59%) ، وفي نفس السنة بلغ سعر النفط 37 دولار، وارتفاع نسبة الصادرات بـ 37%.

وبالرجوع إلى أحدث البيانات، فإنه يتضح أن ملامح الانفتاح في الجزائر ما زالت مرتفعة، حيث أنه تبين من تلك البيانات المعطاة في الشكل أسفله، أن درجة الانفتاح التجاري مرتفعة في الجزائر، إذ أن نسبة التجارة الخارجية (صادرات + واردات) إلى إجمالي الناتج المحلي بلغت نحو 70% في عام 2009، وفي سنة 2012 بلغت 74، ثم انخفضت في 2014 بـ 68 بسبب انخفاض اسعار النفط، و بالتالي يدل أن ارتفاع هذا المؤشر يؤكد أن الجزائر أكثر انفتاحا تجاريا.

ثالثاً- هيكلية سوق العمل في الجزائر: التفاوت في مساهمة القطاعات

عرف سوق العمل الجزائري عدة تقلبات وأزمات قبل وبعد توجهها نحو الانفتاح الخارجي، ففي فترة الثمانينات وعلى اثر انهيار أسعار المحروقات سنة 1986، انهار معه سوق العمل وأصبح عاجزا على توفير مناصب شغل، وارتفعت بذلك معدلات البطالة حيث بلغ عدد البطالين بين سنة 1986-1989 إلى أكثر من مليون بطلال ، أما في فترة التسعينات لجأت الدولة إلى عدة إصلاحات اقتصادية لغرض التحكم في هذه الظاهرة المتفشية منها : فتح السوق على الاستثمار الأجنبي المباشر وخصوصة المؤسسات العامة وتقليص وإلغاء الدعم وتحديد الأسعار... الخ.

ولقد طبقت مجموعة من السياسات والإجراءات التي نجحت نسبيا في استرجاع التوازنات الاقتصادية والمالية، إلا أن الأوضاع الخاصة بالتشغيل ازدادت تدهورا، فنتيجة لهذه الإصلاحات اضطرت بعض المؤسسات إلى غلق أبوابها والتسريح المكثف للعمال، كل هذه العوامل ساعدت على تفاقم البطالة، إلى أن وصلت في حدود 1999 إلى 29% بعدما كانت 9.7% في سنة 1985، وفي هذه الفترة عاش الاقتصاد الجزائري زمن المتناقضات، من جهة هناك أزمة اقتصادية واجتماعية (البطالة، الفقر، التضخم... الخ) وفي نفس

الوقت هناك وفرة في عناصر الإنتاج ومصادر ريع، والسؤال الذي يمكن طرحه ماهي الأسباب الحقيقية التي أدت إلى تدهور سوق العمل في الجزائر؟

1- مساهمة القطاعات الاقتصادية في التشغيل:

تبرز أهمية التشغيل حسب القطاع كونها تعطي دلالات ومؤشرات عن مدى مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في عملية التشغيل والتوظيف في الاقتصاد، وبالتالي مدى تأثيرها في تحسين مستويات المعيشة والتخفيف من الفقر، وتظهر مساهمة القطاعات الاقتصادية في التشغيل حسب قطاعات الإنتاج (الزراعة ، الصناعة ، الخدمات) وحسب التصنيف القانوني للقطاع (الخاص والعام). يعتبر هذا المقياس أو المؤشر أهم المؤشرات لقياس حجم العمالة و تحديد نسبة البطالة، إلا أن هذا المؤشر يطرح مشكل توزيع اليد العاملة بين القطاعات حسب التوظيف في الريف و المدن، فمثلا نجد القطاع الزراعي يستقطب يد عاملة مهمة في الريف على حساب القطاع الصناعي، و يحدث العكس في المدن إلى جانب القطاع التجاري. في الجزائر تساهم قطاعات الإنتاج بصفة متفاوتة في إحداث مواطن الشغل، من ذلك أن استأثر قطاع الخدمات بخمسين بالمائة من جملة إحداث الشغل خلال الفترة (2000-2013)، أما في سنة 2013 فتوزع العاملون على قطاعات الإنتاج (الجدول رقم 01).

إن قطاع الخدمات ما يزال يستوعب النسبة العظمى من المشتغلين في الاقتصاد، وهي في تزايد خلال السنوات الثلاث الماضية حيث شكلت مساهمة قطاع الخدمات في عملية التوظيف حوالي 55.6% من إجمالي المشتغلين في الاقتصاد عام 2000، لتصل 56.6% و بمتوسط نمو سنوي بنسبة 2.4%، ثم تتراجع إلى 48.3% سنة 2013، ويأتي في المرتبة الثانية من حيث نسبة استيعاب التشغيل قطاع الزراعة، هذا الأخير يمتص من قوة العمل ما بين 23% و 24%، وهي نسبة متوسطة نسبيا إذا قورنت مع دول عربية. ان نسبة التشغيل في قطاع الزراعة متذبذبة في فترات الدراسة، ولعل أكبر نسبة مسجلة كانت في سنة 2000 و 2013 على التوالي (24.3%، 23.9%)، ويرجع سبب استيعاب القطاع الزراعي للنسبة المتواضعة من حجم العمالة في الاقتصاد الوطني إلى مجموعة من الأسباب وأهمها⁷:

- إن الريف الجزائري والذي يعتمد في الأساس على الزراعة كمنشأ أساسي ورئيسي ما يزال يمثل حوالي 35% من إجمالي السكان وفقاً لآخر بيانات إحصاءات السكان 2013؛
- أن نسبة كبيرة من المشتغلين في القطاع الزراعي هم من العاملين بدون أجر (أصحاب الأراضي وذويهم) وبالذات من النساء، الأمر الذي ينعكس في ارتفاع عدد العاملين فيه ومن ثم نسبتهم إلى إجمالي المشتغلين؛
- تتسم القوى العاملة في الجزائر بتدني مستوى مهاراتها وضعف تأهيلها، وبالتالي فإن القطاع الزراعي هو المستوعب الأكبر لها، كون احتياجاته من العمالة غير الماهرة أكبر بكثير من احتياجات القطاعات الأخرى.

ويأتي في المرتبة الأخيرة من حيث استيعاب اليد العاملة قطاع الصناعة، فلم تتعدى مساهمته في إجمالي القوة العاملة 21% كحد أقصى، و رغم أن القطاع الصناعي الجزائري يشتمل على نحو 1303 مؤسسة عمومية اقتصادية، إلا أنها لا تساهم بنسبة فعالة في امتصاص البطالة، كما أنه ويفعل تحرير التجارة الخارجية والإصلاحات الاقتصادية المطبقة على القطاع منذ مطلع التسعينات، وكذا المنافسة الأجنبية التي أثرت على تطور الإنتاج والتشغيل في القطاع الصناعي الجزائري الذي أصبح يفقد باستمرار مناصب الشغل، عوض أن يعمل على خلقها للمساهمة في القضاء على البطالة، حيث كان القطاع يشغل في سنة 2000 ما نسبته 20.1% لتتخفص في السنة الموالية بـ 13.7% ، ثم تبدأ في الارتفاع انطلاقاً من هذه السنة لتصل إلى 18% سنة 2006 ، ثم تعاود الانخفاض في السنة الموالية بـ 12%)، وحسب تقرير المجلس الوطني الاجتماعي والاقتصادي (CNES) سنة 2004 أن كل من فرع الزراعة الغذائية، النسيج

والجلود وفرع الخشب والورق هي الأكثر فقداً لمناصب الشغل، وذلك لكون هذه الفروع تواجه منافسة حادة من القطاع الخاص الوطني، وكذا الواردات من السلع الأجنبية ووجود السوق غير الرسمية، ومن المنتظر أن تتفاقم هذه المشاكل بعد دخول اتفاق الشراكة الأورو جزائرية حيز التنفيذ، وكذلك بعد انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة، وذلك نتيجة التفكيك الجمركي المستمر⁸.

وقد أكد الدليل المنهجي حول إعادة الهيكلة وتأهيل المؤسسات الذي أعدته وزارة الصناعة بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في جانفي 2003، أن المشاكل المرتبطة بالتسيير والتنظيم تعد من بين الأسباب الأولى التي تكبح التشغيل التقني الجيد للمؤسسة بشكل عام⁹.

رابعاً- سياسة الانفتاح التجاري ومستوى العمالة : تأثير الصادرات:

كما رأينا في السابق أن إستراتيجية التصدير تعتمد بالدرجة الأولى على الصادرات النفطية التي تمثل أكثر من 97% من إجمالي الصادرات، وهذه الأخيرة مصدرها الأول الصناعات الاستخراجية من النفط والغاز بالدرجة الأولى، وعليه ستركز دراستنا على آثار سياسة الانفتاح التجاري على مستويات التشغيل في الجزائر من خلال معرفة مدى مساهمة الصناعات الاستخراجية في خلق مناصب الشغل ونصيب الفرد من هذه الصادرات.

1- أهمية قطاع الصناعة الاستخراجية الموجهة للتصدير في الجزائر:

انطلقت الجزائر في مسيرتها التصنيعية من العدم، وبذلت جهوداً معتبرة لبناء قاعدة صناعية حقيقية من خلال الأولوية التي أولتها للصناعة الثقيلة التي تسمح برفع الإنتاجية في القطاعات الأخرى وتؤدي إلى تنميتها وتزويدها بالمدخلات الضرورية، حيث قدرت الاستثمارات الصناعية خلال الفترة (1967-1977) بنحو 52.794 مليار دينار جزائري¹⁰، لترتفع مع نهاية المخطط الخماسي الثاني إلى 174.2 مليار دينار جزائري، ومنذ البداية تم توجيه الصناعة أساساً نحو تلبية احتياجات السوق الداخلي، وخلق مناصب الشغل وتوفير منتجات بأقل تكلفة ممكنة دون اللجوء إلى الاستيراد، أي أنها كانت إستراتيجية التوجه الداخلي.

ومنذ مطلع التسعينات وانتهاج الجزائر اقتصاد السوق بدل الاقتصاد المخطط، وبعد تطبيق برنامج التعديل الهيكلي الذي أدى إلى هدم الكثير من المؤسسات الاقتصادية العمومية التي أصبح ميثوس من حالتها للتكيف مع اقتصاد السوق، بعد تطبيق عدة إجراءات صارمة وإعادة هيكلتها بغطاء الاستغلالية وتصفية ديونها مع الخزينة العمومية ودراسة حالاتها المختلفة، إما عن طريق خصوصتها أو تصفيتها أو إجراء تعديلات من أجل استعادة قدرتها الإنتاجية، وهو ما اصطُح على تسميته بالإصلاحات الاقتصادية. وباعتبار أن القطاع الصناعي في الجزائر يتشكل أساساً من الصناعة الاستخراجية والصناعة التحويلية، نجد أن صادرات الصناعة الاستخراجية ما تزال تمثل النسبة الأكبر في عائدات الصادرات للجزائر بصفقتها من الدول المنتجة والمصدرة للنفط والغاز.

يتضح من خلال الجدول رقم (2) الأهمية الاقتصادية التي يحتلها قطاع الصناعة الاستخراجية الموجهة للتصدير :

تشير البيانات المتوفرة إلى سيطرة قطاع الصناعة الاستخراجية على القطاع الصناعي عامة لا من حيث القيمة المضافة ولا من حيث نسبتها إلى الناتج الداخلي الخام، وإلى ارتفاع طفيف في القيمة المضافة الإجمالية للصناعة التحويلية في كل السنوات، وذلك ابتداءً من سنة 2000 حيث بلغت (40.8%) لتصل في سنة 2008 إلى 45.5%، كما ازدادت القيمة المضافة للصناعة الاستخراجية في الجزائر خلال المدة 2000-2008، لكن الملاحظ أنه خلال السنوات الأخيرة، سجلت الصناعات التحويلية انخفاضاً خلال 2012 و2014 بـ 35% و 25% على التوالي، لكن هذا الانخفاض لم يكن لصالح الصناعات الاستخراجية التي ظلت تتراوح نسبتها من الانتاج الداخلي الخام ما بين 4% و 07%، لكن خلال سنة 2009 بدأت ترتفع مساهمة الصناعات الاستخراجية في الجزائر، إذ بلغت 4.2% بقيمة مضافة قدرها 41.894.

على الرغم من ارتفاع القيمة المضافة للصناعة الاستخراجية، انخفضت نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج الإجمالي، حيث عرفت أدنى نسبة لها من الناتج الداخلي الخام سنة 2008 بـ 3.8% بعدما كانت 7.2% سنة 2000، ما يفسر ضعف غياب البرامج الإصلاحية لهذا القطاع والتهemis الكبير الذي يعانیه.

2- واقع التشغيل في القطاعات التصديرية:

تقدر العمالة في قطاع الصناعة عام 2015 بنحو 1.3 مليون عامل في كافة النشاطات الصناعية، أي ما يعادل 13%، مقارنة مع قطاع التجارة والخدمات الذي بلغ 6.5 مليون عام 2015¹¹، وتعتبر سنة 2013 احسن سنة حقق فيها قطاع الصناعة 1.4 مليون عامل، مما يعني تدني معدل نمو العمالة الصناعية بشكل عام، وهي ظاهرة تكررت خلال السنوات الماضية، ويعزى ذلك إلى اهتمام الحكومة الجزائرية بإقامة الصناعات ذات الكثافة الرأسمالية، بدلاً من الكثافة العمالية، وتراجع توسع القطاع العام وانخفاض مستوى التوظيف فيه دون أن يقابل ذلك توسع ملائم في الاستثمارات والمشاريع الصناعية الخاصة، إذ تنمو فيها العمالة نتيجة لزيادة إيراداتها النفطية واستثمار جزء منها في تطوير القطاع الصناعي، وفي قطاع الإنشاءات، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى زيادة العمالة في صناعات أخرى غير نفطية.

وإذا أردنا الإشارة إلى حجم العمالة في القطاعات التصديرية (الصادرات الاستخراجية)، يتبين أن مساهمة هذا الأخير ضعيفة جدا نظرا لضعف مساهمة القطاع الصناعي في القوى العاملة عامة.

تعتبر الصادرات الصناعية الموجهة نحو التصدير من الصناعات كثيفة الاستخدام للتقنية، لكنها متواضعة في توليد فرص العمل المباشرة، إذ نلاحظ من خلال الشكل البياني (الشكل رقم 03)، أن نسبة العمالة في هذه القطاعات لم تتجاوز 350 ألف عامل أي بمعدل 26% من إجمالي العمالة في القطاع الصناعي سنة 2015 كاقصى تقدير¹²، ويرجع السبب في انخفاض مستوى العمالة في قطاعات التصدير في الجزائر بالدرجة الأولى إلى أن هذا النوع من هذه الصناعات يتميز بميزة نسبية كثيفة رأس المال ونادرة من حيث العمالة، و تتطلب هذه الصناعات مثل صناعة استخراج النفط والغاز واستخراج الخامات المعدنية، خبرات مهنية وهندسية وكوادر خدمية ذات تأهيل متخصص، وعليه نجد نسبة كبيرة في الشركات المتخصصة في التصدير مثل شركة سونطراك ونفطال¹³.

وفي المقابل تشكل الصناعة التحويلية أهم فروع القطاع الصناعي من حيث مساهمتها في استيعاب الأيدي العاملة، حيث بلغت مساهمة الصناعة التحويلية في التشغيل لعام 2000 نحو 75% من إجمالي حجم العاملين في القطاع الصناعي، ومن المهم الإشارة هنا إلى أن زيادة مساهمة الصناعة التحويلية في التشغيل ترجع إلى الزيادة في أعداد المؤسسات العاملة في هذا المجال، إذ سجلت هذه المؤسسات زيادات مستمرة بنسبة 4.9%، وقد بقيت مساهمة الصناعة التحويلية في التشغيل في هذا المدى خلال الأعوام 2000 و2008 لتساهم بنسبة في المتوسط قدرها 85%.

3- سياسة الانفتاح التجاري و تأثيرها على مكونات سوق العمل في الجزائر:

ان تطوير المهارات من أجل الحفاظ على نمو الإنتاجية والعمالة في الجزائر وتطوير المهارات مهم في مكافحة الفقر وفي الحفاظ على القدرة على المنافسة والقابلية للاستخدام، ويعزز التعليم والتدريب والتعلم المتواصل حلقة حميدة تشمل زيادة الإنتاجية والعمالة الجيدة والدخل والنمو والتنمية.

- سياسة الانفتاح التجاري و نوعية العمالة في الجزائر:

إذا تمعنا في هيكل سوق العمل الجزائري نجد أن قطاعات الإنتاج تساهم بصفة متفاوتة في إحداث مواطن الشغل، من ذلك أن استأثر قطاع الخدمات بأكثر من 50% من جملة إحداث الشغل طوال سنوات الدراسة.

يتسم وضع التشغيل في الجزائر بمفارقة تتمثل في أن أكثر القطاعات إحداثا لمواطن العمل هي الأقل تشغيليا لليد العاملة المهرة، فقطاعات الفلاحة والبناء والأشغال العمومية والتجارة والخدمات، ولئن مثلت أكثر القطاعات إحداثا لمواطن الشغل، فهي أكثر القطاعات اعتمادا على اليد العاملة الرخيصة وغير المتخصصة وأقلها تشغيليا لليد العاملة المهرة¹⁴، وبالمقابل يتميز قطاع الصناعات المعملية وقطاع المحروقات بتحقيق نسبة متدنية من أحداثات الشغل وبتشغيل اليد العاملة المهرة في ذات الحين، ومن أهم هذه القطاعات المشغلة لليد العاملة المهرة نذكر قطاع الصناعات الكهربائية والميكانيكية وقطاع النقل والاتصالات.

أما الفلاحة والخدمات، فلئن أسهمتا بأكثر من 70% من إحداثات الشغل خلال فترة الدراسة (2000-2015) فأخما تعدان من القطاعات التقليدية التي تسجل أضعف نسبة من إنتاجية العمل (والحال كذلك بالنسبة لقطاع البناء)، ويتعرض هذان القطاعان إلى ضغط مضاعف يتمثل الأول في ضرورة السيطرة على عجز ميزانية الدولة، والتي تمثل الأجر وخدمة الدين الخارجي أهم نسبة من نفقاته وما ينجر عن ذلك من ضغط على الانتداب في الإدارة، أما الثاني فيتمثل في ضرورة الاستثمار في القطاعات عالية الإنتاجية لكسب رهان المنافسة والتصدير على حساب إحداث مواطن الشغل في قطاع الفلاحة.

من ناحية نوعية العمالة في القطاعات المصنعة الموجهة للتصدير التي لا تتجاوز نسبتها 3.5% من إجمالي الصادرات، فيمكن القول أن الجزائر ما زالت تصدر منتجات كثيفة الموارد و العمالة، معتمدة بشكل كبير على ما يتوفر لديها من عمالة رخيصة وقليلة المهارة في المنافسة إذا قورنت مع بعض الدول المصدرة لنفس المنتجات، ولا يبدو أن الجزائر قادرة على تقييم علاقة ديناميكية بين الصادرات النفطية ونمو الدخل، بما يسمح لها من أن تسد الفجوة بين الدخل مع الدول المنافسة، ورغم أن الجزائر تحقق توسعا كبيرا في التجارة، فإنها في الحقيقة لا تحصل على دخل يكافئ هذا التوسع، وإذا أخذنا بمبدأ التقسيم العملي وفقا لنموذج السببية الذي يقوم بتقسيم السلع الصناعية محل التجارة حسب قيمتها الاسمية، فيتبين لنا أن مساهمتها في القيمة المضافة تحدد بتكلفة العامل الأقل قدرة والأضعف خاصة عنصر العمل غير المؤهل، بينما يحصل الأجانب المالكون لرأس المال والإدارة والمعرفة العوائد التي تحصل عليها هذه العناصر النادرة، ومن ثم فإن ما يتم تصديره هو العمل نفسه وليس منتج العمل.

من ناحية نوعية العمالة في قطاع الصناعة الاستخراجية الموجهة نحو التصدير، فإن الشركات المتخصصة في هذا المجال وعلى رأسها شركة سونطراك، ووفقا للمنافسة الكبيرة التي يشهدها القطاع، احتل التكوين والتعليم مكانة رئيسية في نشاطها، حيث عملت الشركة على إجراء دورات تدريبية لعمالها الأقل مهرة الدائمين، وتربصات علمية عالية المستوى في الخارج لكوادرها، كما تركزت برامج التكوين والتعليم على المحاور والأهداف التالية¹⁵ :

- تأهيل وتكثيف الكفاءات على مستويات التنافسية والانفتاح؛

- تنفيذ برامج التكوين حسب احتياجات أنشطة القطاع.

ففي شركة سونطراك مثلا تم تكوين حوالي 50000 عامل أي ما يقارب 30% من إجمالي العمال سنة 2006، وقد كلف هذا المشروع 2.5 مليار دينار جزائري، كما عملت وزارة المناجم والطاقة على عقد اتفاقيات مع العديد من الجامعات ومراكز البحث بغرض تكوين عمالها وإطاراتها، عموما يمكن القول أنه بالرغم من أن الجزائر حققت اندماجا قويا في نظام التجارة العالمي، إلا أن صادراتها ما زالت تركز على استغلال الموارد الطبيعية والعمالة غير الماهرة (في القطاعات الصناعية غير الطاقوية)، وتفتقد هذه المنتجات إلى الديناميكية في الأسواق العالمية، وتشير البيانات إلى التوسع الكبير في صادرات الجزائر من السلع كثيفة الموارد قليلة العمالة غير الماهرة وذات القيمة المتواضعة، لذا فإن التوسع في الانفتاح لم تضاهيه زيادة في القيمة المضافة ولا في المداخيل، بمعنى آخر أن الانفتاح التجاري في الجزائر حقق توسعا كبيرا من تجارة السلع الصناعية كثيفة المهارة والتكنولوجيا بشكل كبير من التجارة في السلع كثيفة العمالة.

- سياسة الانفتاح التجاري و متوسط أجر العامل في القطاعات التصديرية:

ما تزال في الجزائر مسألة الأجور تثير جدل بين النقابات والسلطات الحكومية¹⁶ ، حيث أن الأجور الوطنية مازالت توجيهية أي مرتبطة بالحد الأدنى، وموضع مفاوضات في اجتماعات الثلاثية (النقابة، أرباب العمل، الحكومة)¹⁷ ، وفي كل اجتماع يتربح زيادة في الأجور الوطنية، والأجور في القطاعات التصديرية شأنها شأن أي قطاع تتحدد وفقا لنتائج اجتماع الثلاثية، بما أنها مملوكة كلها تقريبا للدولة، وقد جاء في آخر تقرير للأجور العالمي¹⁸ أن نسبة تطور الأجور في الجزائر ما بين الفترة 2001-2007 لم تتجاوز 5.63%، وأن مستوى الحد الأدنى للأجور بلغ سنة 2007 ما يقارب 200 دولا أمريكيا.

يتضح من الشكل رقم (04) ان الاجور في الجزائر تميل لصالح القطاعات التصديرية المملوكة من قبل الدولة الممثلة في الصناعات الاستخراجية، حيث تجاوزت في كل سنوات الدراسة الاجور في القطاعات التصديرية المملوكة للقطاع الخاص، اذ يلاحظ أن تطور الاجور في القطاع التصديري الخاص بطيئ جدا (زيادة بـ 3500 دج ما بين 2009-2015) ولم تتجاوز عتبة 25000 دج على عكس القطاع التصديري العام الذي يعرف تطورا ملحوظا، حيث فاقت الاجور عتبة 80000 دج في سنة 2015، بعدما كانت في حدود 70000 سنة 2009، وتختلف الأسباب الكامنة وراء انخفاض الأجور الحقيقية في القطاع الخاص الجزائري، ومن هذه الأسباب: تدني المهارات والمستويات التعليمية والتدريبية للقوى العاملة، وتدني الإنتاجية، وعموماً لازالت نسبة أجور القطاع العام التصديري في الجزائر إلى الناتج المحلي الإجمالي هي الأكبر، بالمقارنة مع نسبة أجور القطاع الصناعي الخاص، وبذلك يكون الوضع في الجزائر على نقيض الأوضاع في دول أخرى حيث تفوق الأهمية النسبية لأجور القطاع الخاص أجور القطاع الحكومي.

وتجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من أن الأجور في القطاع العام قد انخفضت في الفترة الأخيرة عن مستوى الأجور في القطاع الخاص ، إلا أنه عند أخذ المزايا الأخرى بعين الاعتبار ، فإن الأجور في القطاع العام تظل أعلى بما يتراوح ما بين 20 و 40 في المائة عما هي عليه في القطاع الخاص بالنسبة للموظف الحكومي العادي.

- سياسة الانفتاح التجاري و البطالة:

ترجع أسباب مشكلة البطالة في الجزء الأكبر منها إلى أسباب هيكلية تعود إلى طبيعة نمو الاقتصاد الجزائري كاققتصاد نامي يعاني من اختلال هيكلية داخلية وخارجية تتمثل في الاختلال في ميزان المدفوعات والاختلال في الموازنة العامة للدولة، إلى جانب وجود فجوة كبيرة بين كل من الادخار والاستثمار وبالتالي الإنتاج والاستهلاك¹⁹.

للبطالة في الجزائر أسباب كثيرة منها ما يتعلق بالعوامل الداخلية النابعة عن اتجاهات الحكومة كالسياسة التعليمية المتبعة وطبيعة قوانين العمل، ومنها العوامل الخارجية الخارجة عن إرادة الحكومة كالانفجار السكاني والأزمات المالية العالمية وانهايار الاقتصاديات الكبيرة. وما أننا نناقش في دراستنا هذه مدى تأثير سياسة الانفتاح التجاري على سوق العمل في الجزائر، سنكتفي فقط بتأثير العوامل الخارجية المؤثرة على نمط البطالة في الجزائر²⁰.

تعتمد الجزائر في تنميتها الاقتصادية على الربيع النفطي وعوائد المحروقات بصفة عامة، وإذا تتبعنا مسيرة الاقتصاد الجزائري نكتشف أن معدلات التشغيل والبطالة تماشى جنبا إلى جنب مع ارتفاع أو انخفاض أسعار المحروقات، فخلال الفترة الممتدة بين 1973-1980، والتي أطلق عليها بعصر النفط حققت الجزائر نمو اقتصاديا لا بأس به، حيث زادت معدلات الاستثمار والتوظيف وقفز الاستهلاك بشقيه العائلي والحكومي إلى مستويات مرتفعة، وزادت معدلات نمو الناتج الداخلي الخام و انخفضت معدلات البطالة لكن هذا النمو كان هشاً وغير مستقراً، لأنه يستند إلى عوامل خارجية يصعب التحكم فيها مثل أسعار وعوائد النفط والتحويلات الخارجية... الخ، ولهذا إذا تعرضت هذه العوامل للتدهور كما حدث في الثمانينات ما لبت أن أثرت في أحوالها الاقتصادية والاجتماعية وفي القلب منها.

في سنوات انهيار أسعار النفط سواء في الثمانينات أو في التسعينات أو حتى في السنوات الأخيرة ، كان لذلك تأثير سلبي قوي في أحوال التشغيل والعمالة في الجزائر، فانخفضت على أثرها حجم دخلها بسبب تدهور الموارد الطبيعية التي تشكل المصدر الرئيسي لهذا الدخل، وواكب ذلك بالتبعية انخفاض معدلات نمو الإنفاق الحكومي الاستثماري، وبالذات في البنية الأساسية التي كانت قد قاربت على الاستكمال عند نهاية الثمانينات، كما انهارت مشاريع استثمارية كبيرة مثل مشاريع البناء والتعمير، وهذا النوع من المشاريع يعتمد على كثافة عمالية كبيرة، ونتيجة تراجع عوائد النفط تراجعت معها مصادر تمويل هذه المشاريع، مما اضطر إلى توقيفها وتسريح الآلاف من العمال، وعليه ارتفعت معدلات البطالة من جديد.

نستنتج من خلال ما سبق ان معدلات البطالة في الجزائر تقتزن مباشرة بأسعار المنتجات التصديرية الممثلة أساسا في صادرات النفط والغاز.

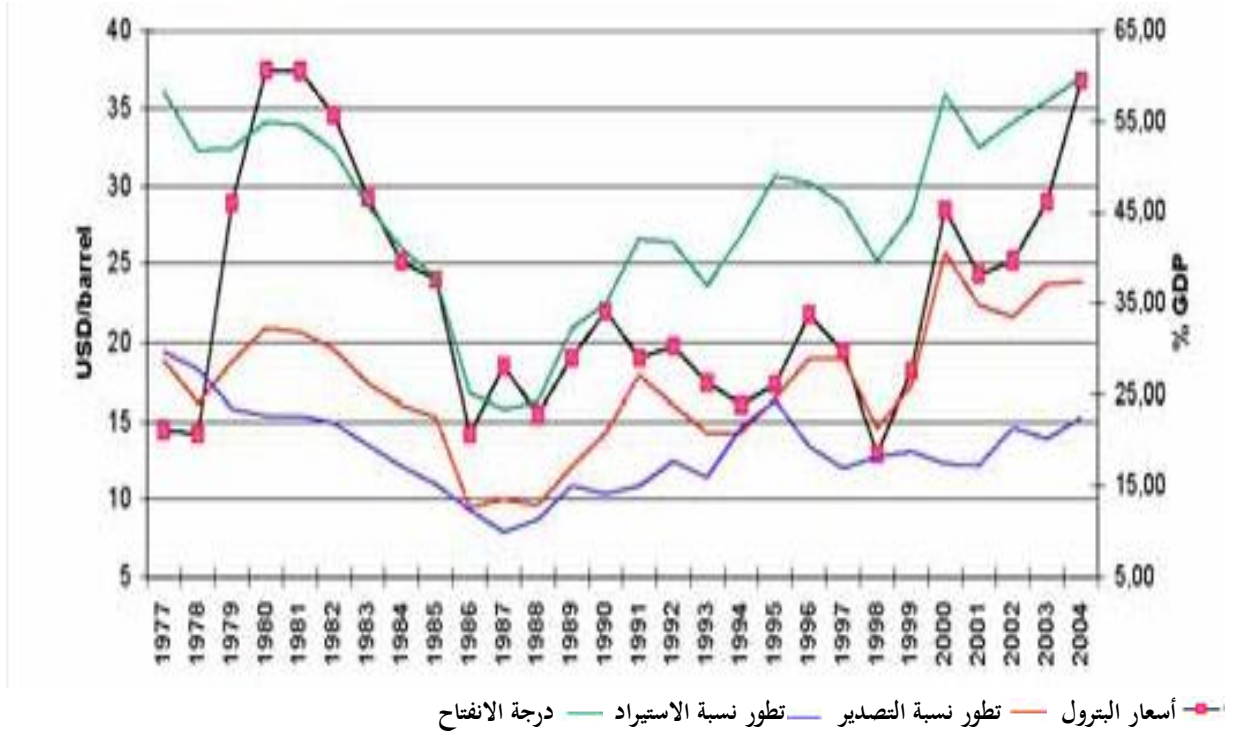
يوضح الشكل رقم 05 مدى ترابط معدلات البطالة بأسعار المحروقات في الجزائر ²¹:

يلاحظ من خلال الشكل البياني أن معدلات البطالة تتماشى عكسيا مع أسعار البترول ، بمعنى أنه كلما ارتفعت أسعار البترول انخفضت معدلات البطالة والعكس صحيح، فبين سنوات 2003-2007 عرفت الجزائر معدلات بطالة منخفضة وهي نفس الفترة التي ارتفعت فيها أسعار البترول، وعليه يمكن القول أن أسعار البترول وعوائده تلعب دورا كبيرا في التأثير على البطالة في الجزائر. وقد تساهم عوامل خارجية أخرى مثل انخفاض معدلات النمو الاقتصادي في الدول الصناعية الكبرى ، مما يؤدي إلى تناقص واردات هذه الدول من الدول النامية ومنها الجزائر، وبالتالي فان ظاهرة الركود الاقتصادي العالمي يكون له الأثر على مستوى الدخل ومن ثم على مستوى قطاع التشغيل خاصة في قطاعات التصدير ²².

خلاصة:

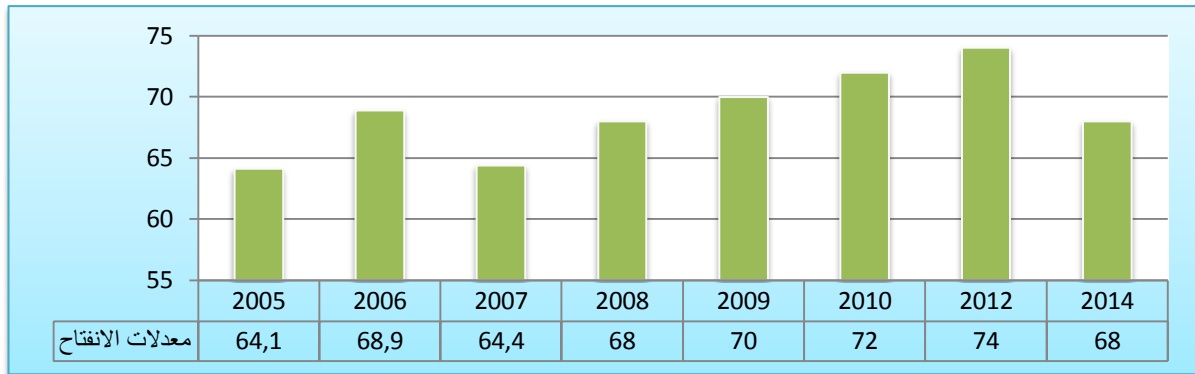
لقد حاولنا في هذا البحث تحديد مختلف الآثار الإيجابية والسلبية على سوق العمل في الجزائر من خلال تبني سياسة تحرير التجارة. في الواقع فان تحرير التجارة سيكون له نتائج إيجابية على العمالة والأجور في قطاعات التصدير في المدى البعيد، كما أن الانخفاض في الإنتاج يؤدي إلى انخفاض في العمالة والأجور، وفي تقديرنا وجدنا أن العمالة والأجور قد زادت نتيجة لتحرير التجارة. وعموما، نجد أن سياسة تحرير التجارة قد تكون ملائمة جدا لتطوير أسواق العمل في الدول النامية وفي الجزائر على حد سواء، وذلك بفضل الجهود التي تبذلها الدولة لإعداد اقتصادياتها نحو الانفتاح، وقد أسفرت هذه الجهود في تطوير المؤسسات والخدمات، وتحسين نوعية البنية الأساسية، والمهارات اللازمة للتكيف مع احتياجات أصحاب العمل، هذا وقد تؤدي في نهاية المطاف إلى زيادة الاستثمارات المحلية والأجنبية التي تعتبر عوامل إيجابية جدا لخلق فرص العمل.

ملحق الجداول والأشكال البيانية
الشكل رقم (01) : الانفتاح التجاري في الجزائر (1977-2004)



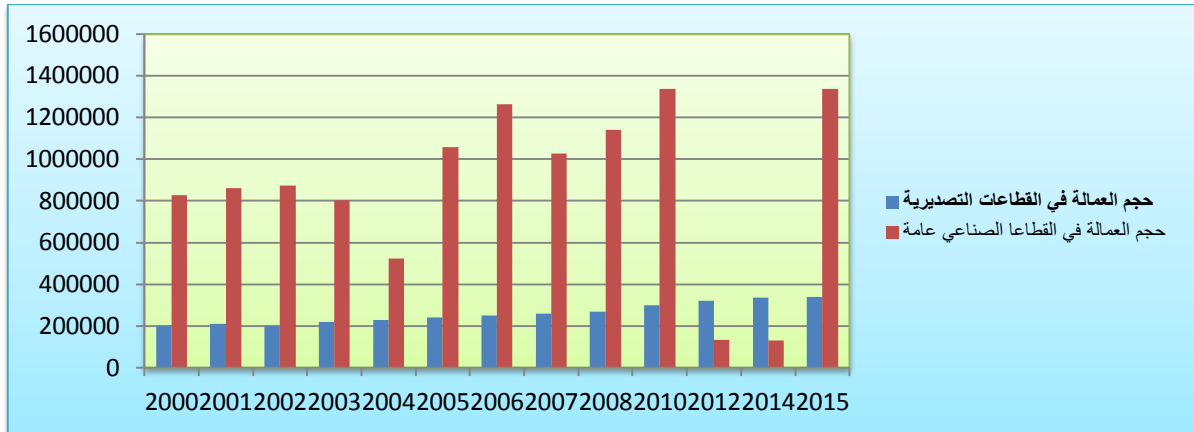
Source : Fatiha Talahite , Rafik Bouklia-Hassane, Profil Pays Du Femise : Algérie, Femise2006,P126

الشكل رقم (02) : تطور معدلات الانفتاح 2005-2014



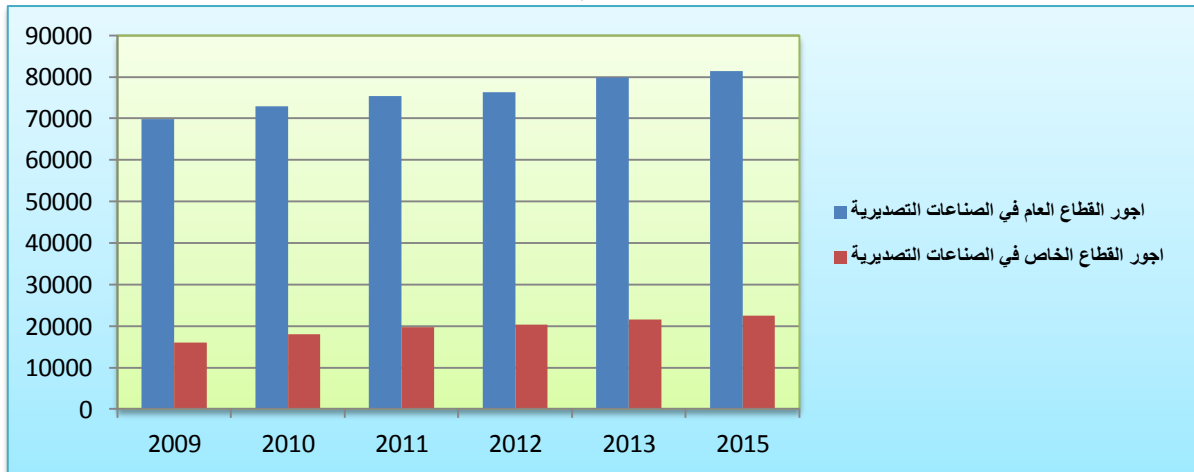
المصدر : من إعداد الباحث بتجميع المعطيات من بيانات البنك الدولي 2000-2014

الشكل رقم (03): مساهمة العمالة في القطاعات التصديرية



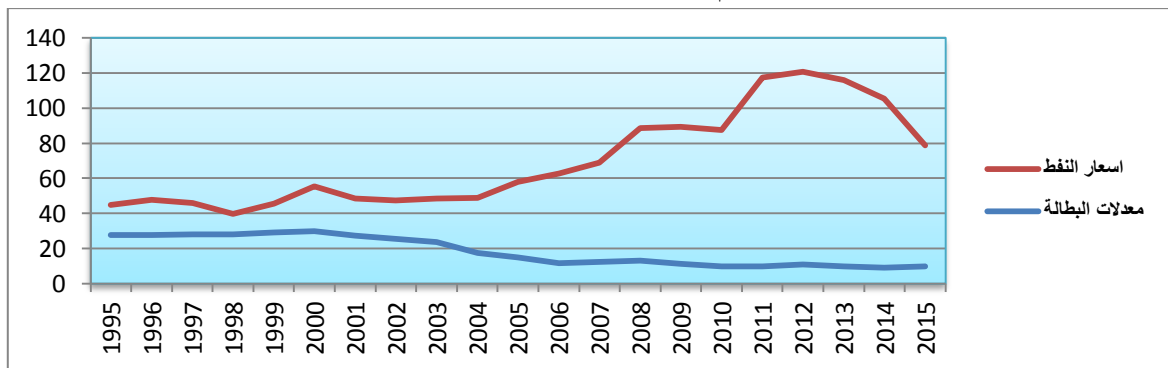
المصدر: ONS 2015، التقرير السنوي لوزارة الطاقة والمناجم، 2009-2015

الشكل رقم (04): تطور الاجور في القطاعات التصديرية (2009-2015)



المصدر: منظمة العمل العربية 2015

الشكل رقم (05): علاقة معدلات البطالة باتجاهات أسعار البترول



المصدر: من إعداد الباحث

الجدول رقم (01): مساهمة القطاعات الاقتصادية في التشغيل (2000-2013)

القطاعات	2000	2002	2004	2006	2008	2012	2013
الزراعة	24.3	23.8	23.3	20.7	13.7	20.5	23.9
الصناعة	20.1	19.3	18.4	18	12.5	23.9	31.6
الخدمات	55.6	56.9	58.3	53.3	56.6	55.6	48.3

المصدر: التقرير العربي الاقتصادي الموحد، صندوق النقد العربي(2000-2014). مؤشرات التنمية الدولية، البنك الدولي (2000-2014)

الجدول رقم (02): أهمية قطاع الصناعة الاستخراجية الموجه للتصدير (2000-2009)

السنوات	الصناعة الاستخراجية		الصناعة التحويلية	
	VAB	المساهمة في PIB(%)	VAB	المساهمة في PIB(%)
2000	21.934	40.8	3.896	7.2
2001	19.389	35.5	3.816	7
2004	32.174	37.4	4.184	4.9
2006	53.439	45.9	4.779	4.1
2008	77.454	45.5	6.540	3.8
2010	56.426	34.7	6.727	5.1
2012	71685	35	7.522	4
2014	55.085	25	8.951	4.1

المصدر : التقرير العربي الاقتصادي الموحد، صندوق النقد العربي، 2000-2014

المراجع والهوامش المعتمدة:

- ¹ - Mohamed Saïb Musette, Mohamed Arezki Isli ,Nacer Eddine Hammouda, Le Marche Du Travail Et L Emploi En Algérie, Organisation Internationale Du Travail Bureau De L'oit a Alger,2003, P17
- ² -Hoekman, b. And winters, l. Alan, (2005), "trade and employment: stylized facts and research findings", desa working , p 7.
- ³ -Feliciano, Zadia m. (2001) ,workers and trade liberalization: the impact of trade reforms in Mexico on wages and employment,|| industrial and labor relations review, vol.55, no.1, Pp 95-115.
- ⁴ -Workers in an integrating world, world development report 1995.
- ⁶ - الأمانة العامة لاتحاد الغرف العربية الخليجية، التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي للفترة 1971 - 1982م، ص9 .
- ⁶ - Youcef Benabdallah, ouverture commerciale et competitivite de l'économie : un essai de mesure de l'impact des accords d'association sur les prix a la production et les prix a la consommation, EMISE, 2004-2005,p18.
- ⁷ - Rapport National Sur Le Développement Humain , Conseil National Economique Et Social , Algérie 2006, p59.
- ⁸ - الصادق بوشنافة ، الآثار المحتملة لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على قطاع صناعة الأدوية ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر، 2006-2007 ، ص 234 .
- ⁹ - تقرير المجلس الوطني الاجتماعي والاقتصادي (CNES) سنة 2004.
- ¹⁰ - جمال الدين لعويصات: التنمية الصناعية في الجزائر، ترجمة الصديق سعدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1986، ص 29.
- ¹¹ -Emploi & Chômage Au 4eme Trimestre 2009, ONS , 2009-2015.
- ¹² - نظرا لعدم توفر بيانات حول حجم العمالة في النشاطات التصديرية في الجزائر سواء على مستوى المصادر المحلية أو الدولية ، ارتأيت أن استشهد بحجم العمالة في شركتي سونطراك ونفطال باعتبارهما عمودا التصدير في الجزائر ، وحيث أن نسبة العمالة فيهما تمثل حوالي 90% من حجم العمالة في قطاع التصدير ، إما بقية القطاعات الأخرى لا تكاد تزيد عن 05% من حجم العمالة في قطاع التصدير.
- ¹³ - Mohamed Saïb Musette, Mohamed Arezki Isli ,Nacer Eddine Hammouda, op cit, P3
- ¹⁴ -Heba Handoussa, Jean-Louis Reiffers, Deuxième Rapport Femise Sur Le Partenariat Euro-méditerranéen, France,2000,29

- ¹⁵ - Rapport Annuel 2008, Ministère D'énergie Et Mines , p 17
- ¹⁶ -Ahmed Galal,Jean- Louis Reiffers,rapport femise 2007 sur le partenariat euro-méditerranéen, France ,2007,p37.
- ¹⁷ - عبد اللطيف بن اشنهو ، عصرنة الجزائر : 1999-2009 ، Alpha Design ، 2004 ، ص63
- ¹⁸ - Global Wage Report 2008/09, Minimum Wages And Collective Bargaining: Towards Policy Coherence, International Labour Office, Geneva, 2009, p78
- ¹⁹ - Ahmed Galal, Jean-Louis Reiffers, Les Pays Partenaires Méditerranéens Face A La Crise, Rapport Du FEMIS Sur Le Partenariat Euro-méditerranéen,2008-2009,P 39
- ²⁰ - مدني بن شهرة ، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل :التجربة الجزائرية ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، 2009، ص 252.
- ²¹ - سعر النفط الحقيقي بأسعار 1995.
- ²² - مدني بن شهرة ، مرجع سابق، ص 254.

